العرب
الخميس 2019/07/25
السنة 42 العدد 11418

تحالف لبناني مصري قبرصي لمواجهة التجاوزات التركية

منتدى غاز المتوسط يعزز دور القاهرة في تجارة الطاقة

تتجه مصر ولبنان وقبرص إلى إقامة تحالف لتعزيز التعاون في مجال استثمار حقول النفط والغاز في البحر المتوسط وحماية حقوقها في مياهها الإقليمية بعد تسجيل اكتشافات كبيرة. ويرى محللون أن التحالف يهدف أيضا لتشكيل جبهة لمواجهة الأطماع التركية في تلك الثروات وخاصة في المياه الإقليمية القبرصية.

بيروت - أعلنت وزيرة الطاقة والمياه اللبنانية ندى البستاني خلال ورشة عمل مع هيئة إدارة قطاع البترول أن بلادها تجري اتصالات مع مصر وقبرص حول إمكانات التعاون في قطاع النفط والغاز.

وأشارت في الورشة التي عقدت في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن "التواصل مستمر مع مصر من أجل التعاون في مجال الطاقة لاسيما استثمار وتنشيط خط الغاز العربي".

وخط أنابيب الغاز العربي هو خط لنقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن وسوريا ولبنان.

ندى البستاني

التواصل مستمر مع مصر لتنشيط خط الغاز العربي

ويتزامن الإعلان اللبناني مع التحضيرات في القاهرة لانعقاد منتدى غاز شرق المتوسط المقرر اليوم الخميس بمشاركة وزراء البترول والطاقة في كل من قبرص واليونان والأردن وإسرائيل وفلسطين وإيطاليا.

ويمهد المنتدى لدور مصر الإقلي مي كمركز لتجميع وتصدير إمدادات الغاز من دول حوض المتوسط، بعد إبرام اتفاقات مع إسرائيل وقبرص يمكن أن تتبعها اتفاقات أخرى مع لبنان وليبيا.

ويأتي ذلك في إطار مشروع أوسع لإدارة صادرات العديد من المنتجين وخاصة في حوض شرق البحر المتوسط.

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز أمس إن "إسرائيل ستبدأ تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر في غضون 4 أشهر، بعد استكمال اتفاق شراء حصص في خط أنابيب شركة غاز شرق المتوسط بين البلدين خلال أسابيع".

وحققت مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز مؤخرا وبدأت برسم خطط التصدير، التي من بينها اتفاق للعودة لتصدير الغاز إلى الأردن.

ويبدو أن بيروت تسعى إلى استغلال هذا المنتدى لإعطاء زخم أكبر لحملة الترويج المتعلقة بجولة تراخيص ثانية للتنقيب عن النفط والغاز في خمس رقع بحرية على سواحلها الإقليمية.

وكانت السلطات اللبنانية قد وافقت في أبريل الماضي على إطلاق دورة تراخيص الغاز البحري الثانية. وقد حددت أواخر يناير المقبل موعدا نهائيا لتقديم العروض.

وظل تطوير موارد الطاقة البحرية طموحا محوريا للحكومات المتعاقبة في لبنان الذي يواجه أزمة سيولة لكن حالة الجمود السياسي تسببت في تأجيل ذلك لأعوام فضلا عن النزاع مع إسرائيل بشأن الحدود البحرية في نطاق بعض مناطق التنقيب.

ومنحت السلطات أول ترخيص للتنقيب عن النفط والغاز في مياه البلاد الإقليمية وإنتاجهما العام الماضي لكونسورتيوم يضم توتال الفرنسية وإيني الإيطالية ونوفاتك الروسية، والذي يسعى لحفر أول بئر بنهاية العام الحالي.

ويقع لبنان على حوض الشام في شرق البحر المتوسط حيث اكتشفت حقول بحرية كبيرة للغاز منذ العام 2009 في المياه القبرصية والمصرية والإسرائيلية.

وحاولت الحكومات المتعاقبة بدء أول عمليات التنقيب البحري في العام 2013، لكن المشكلات السياسية تسببت في تأجيل ذلك حتى العام 2017.

ويقدر المسؤولون حجم الاحتياطيات البحرية اللبنانية من الغاز بما يصل إلى حوالي 96 تريليون قدم مكعبة ومن النفط بنحو 850 مليون برميل.

وتلك الكميات غير مؤكدة لكن حتى القليل منها قد يكفي لإحداث تحول بالنسبة لبلد يقطنه نحو أربعة ملايين نسمة وأكثر من مليون نازح سوري.

وعلى صعيد التعاون مع قبرص، أعلنت البستاني عن محادثات تجريها وزارة الطاقة بالتنسيق مع وزارة الخارجية وهيئة إدارة قطاع البترول مع قبرص للتوصل إلى اتفاقية إطار ثنائية لاستخراج المشتقات النفطية من المكامن المشتركة بين البلدين.

ويقول محللون إن الخطوة ستقوّض خطط تركيا الساعية إلى التنقيب عن الغاز في السواحل الإقليمية لقبرص، في ظل تلويح الاتحاد الأوروبي بمعاقبة أنقرة إذا واصلت عملياتها هناك.

ومنذ فترة، حولت قبرص أعمال التنقيب عن النفط والغاز إلى المنطقة الاقتصادية التي أعلنت إنشاءها من جانب واحد، وهو ما اعتبرته تركيا "أمرا غير مقبول".

وكانت تركيا قد أرسلت في أكتوبر الماضي سفينة "فاتح" للقيام بأول عملية تنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط بالمياه الواقعة قبالة سواحل قبرص.

وفي الشهر الماضي، انضمت سفينة "يافوز"، التي كان من المفترض أن تبدأ أعمال التنقيب مطلع يوليو الجاري إلى سفينة التنقيب التركية "فاتح".

ولا تسيطر الحكومة القبرصية المعترف بها دوليا سوى على القسم الجنوبي من الجزيرة، بينما يخضع الشطر الشمالي لاحتلال تركي منذ عام 1974 ولا تعترف به سوى أنقرة.

ووقعت قبرص في السنوات الأخيرة عقود تنقيب عن النفط والغاز مع شركات عالمية عملاقة مثل إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية وإكسون موبيل الأميركية.

ويرجح خبراء توصل بيروت إلى اتفاقات مع مصر وقبرص خلال الفترة المقبلة مع تقلص هوامش تحرك لبنان في ظل الفوضى الاقتصادية التي أتت على كل شيء تقريبا.

وقد أكدت البستاني في هذا المضمار التزام الحكومة ووزارة الطاقة بمتابعة بناء قطاع البترول على أسس شفافة، تساهم في جذب الشركات العالمية إلى الاستثمار في المياه البحرية اللبنانية.

ومر قطاع البترول اللبناني بعدة مراحل بعد قرار الحكومة بإلزام الرقعتين البحريتين 4 و9 بنتيجة جولة التراخيص الأولى التي تمت قبل عامين وصولا إلى إطلاق جولة التراخيص الثانية في العام الجاري.

ولفتت البستاني إلى أن أنشطة الاستكشاف، التي بدأت في الرقعة رقم 4 حيث سيقوم المشغل بحفر البئر الاستكشافية الأولى نهاية العام 2019 على أن يستتبع ذلك بحفر بئر استكشافية أخرى في الرقعة رقم 9 العام المقبل.

واعتبرت أن الغاز الطبيعي المتوقع اكتشافه في المياه البحرية اللبنانية يشكل حجر الزاوية لخطة لتطوير قطاع الكهرباء كانت الحكومة أقرتها أخيرا.

ويعاني لبنان من مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء، لكن من شأن العثور على آبار من الغاز والنفط التخفيف بشكل كبير من مشاكله الاقتصادية وديونه المتراكمة.

وبحسب بيانات وزارة المالية اللبنانية، ترزح البلاد تحت دين عام يبلغ 85 مليار دولار، بما يقارب نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت تعاني فيه البلاد من ركود اقتصادي غير مسبوق.

منصة مصرية لتجارة غاز المتوسط

مراجعة ورطة الخسائر ضرورية

أزمة صناعة السيارات تفرض مراجعة أعمال نيسان

رضخت شركة نيسان لضرورات إعادة هيكلة أعمالها، بسبب الأزمات الخانقة التي تعاني منها صناعة السيارات العالمية بسبب تراجع المبيعات والقواعد التنظيمية الصارمة لخفض الانبعاثات وتكاليف السباق الباهظ التكلفة لتطوير التكنولوجيا المستقبلية.

طوكيو - كشفت وسائل إعلام يابانية أن مجموعة نيسان اليابانية لصناعة السيارات، المتحالفة مع رينو الفرنسية، تستعد للإعلان اليوم عن إجراءات صارمة لإصلاح حساباتها، تتضمن إلغاء أكثر من عشرة آلاف وظيفة.

وكان رئيس المجموعة هيروتو سايكاوا حذر في الربيع الماضي من أن الإصلاحات ستكون مؤلمة.

وأكد حينها أن المجموعة لا تملك خيارا آخر بعد استراتيجية التوسع القسرية التي قام بها كارلوس غصن منقذ المجموعة، حيث يواجه إدانة حاليا.

وقالت ناطقة باسم نيسان "لا نعلق على التكهنات". لكن وكالة الأنباء كيودو وصحف كبرى ذكرتا أنه سيتم الإعلان عن ذلك الخميس بمناسبة نشر المجموعة الصناعية لنتائجها الربعية التي يتوقع أن تكون سيئة جدا.

وبعد تراجع أرباحها الصافية بنسبة 57 بالمئة في العام المالي الماضي، بدأت نيسان سنتها المالية الجديدة بانخفاض في أرباح الاستثمار بنسبة 90 بالمئة في الثلث الأول من السنة المالية الجارية التي بدأت في أبريل الماضي بفارق كبير عن تقديرات المحللين.

وأكدت المجموعة في بيان مقتضب أن هذا الرقم الذي أوردته صحيفة نيكاي الاقتصادية على موقعها الإلكتروني "دقيق بشكل عام".

أما اليابانية ميستوبيشي موتورز آخر المنضمين إلى التحالف، فقدمت نتائج أعمالها أمس وبعد سنة جيدة جدا، تتوقع هي أيضا تراجع أرباحها.

وبالإضافة إلى 4800 وظيفة تحدثت عنها نيسان في مايو الماضي، هناك 2500 وظيفة على الأقل مستهدفة.

ويمكن أن يشمل خفض الوظائف مواقع في أميركا الجنوبية ومناطق أخرى لا تحقق فيها نيسان أرباحا كبيرة.

وفي نهاية المطاف، لجأ سايكاوا الذي عرف بسعيه لخفض النفقات في إدارة غصن في بداية الألفية الجديدة عندما كانت نيسان على حافة الإفلاس، إلى الوسائل نفسها. وبذلك سيتم تخفيض عدد موظفي المجموعة أكثر من سبعة بالمئة من أصل 139 ألف شخص. وفي بورصة طوكيو، كان المستثمرون أقرب إلى الترحيب بهذه الاقتطاعات إذ إنهم يحسبون خصوصا الفوائد المالية لذلك.

وقالت جانيت لويس الخبيرة في مجموعة ماكاري كابيتال سيكيوريتيز إنه "رد مناسب على مبيعات متواضعة".

وأضافت أن "شركات صناعة السيارات ليست في وضع جيد وعلى بعضها خفض الإنتاج".

أما تاتسوو يوشيدا المحلل لقطاع صناعة السيارات في مجموعة ساواكامي اسيت مانيجمنت، فقد رأى أنه بالنسبة لنيسان "لا بد من إعادة هيكلة على نطاق واسع لكل الشركة وليس فقط في المصانع".

وأوضح أن المجموعة تعاني من "الإفراط في القدرات" بسبب طموحات غصن والهوس بالمرتبة الأولى عالميا.

لكن في أجواء صعبة لهذا القطاع الصناعي، تبدو نيسان اليوم في موقع ضعف. فهي تشهد تراجعا في مبيعات سياراتها في الولايات المتحدة وأوروبا إلى جانب تأثير قضية غصن بحد ذاتها، على صورتها.

وكانت هذه الشركة ساهمت إلى حد كبير في إطلاق هذا المسلسل بإجراء تحقيق داخلي حول رئيس مجلس إدارتها. وقد أوقف وأقيل واتهم من قبل القضاء الياباني أربع مرات.

وقال يوشيدا "ليست هناك صيغة سحرية لإحياء نيسان" لكنها بحاجة إلى "قيادة صلبة" وهذا لا ينطبق على سايكاوا الذي يبقى في الإدارة في غياب مرشحين آخرين محتملين.

وأشار إلى أن سايكاوا الذي يواجه معارضة من المساهمين بسبب قربه من غصن في الماضي يمكن "ألا يصمد طويلا".

وأكد أنه "على نيسان تحسين الوضع بلا تأخير إذا أرادت البقاء أو تعزيز موقعها" في تحالف يوشك على الانهيار.

الاتحاد الأوروبي يلوّح بفرض رسوم على سلع أميركية

بروكسل – كشفت المفوضة الأوروبية لشؤون التجارة سيسيليا مالمستروم أمس أن الاتحاد الأوروبي سوف يفرض رسوما إضافية على سلع أميركية تبلغ قيمتها 35 مليار يورو (39.1 مليار دولار) إذا فرضت واشنطن رسوما على صادراتها من السيارات إلى الولايات المتحدة.

وقالت أمام لجنة تابعة للبرلمان الأوروبي "لن نقبل بأي تجارة غير حرة أو حصص أو فرض قيود أحادية على الصادرات. إذا كانت هناك رسوم، فستكون لدينا قائمة لإعادة التوازن".

وأضافت مالمستروم أن لائحة الرسوم المضادة "تم إعدادها بالفعل وأن الاتحاد الأوروبي يأمل بأن لا يضطر لاستخدامها".

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن في مايو الماضي أن بعض السيارات وأجزائها المستوردة تشكل تهديدا للأمن القومي الأميركي. لكنه أرجأ لستة أشهر البت في ما إذا كان سيفرض رسوما من أجل إتاحة الوقت لإجراء محادثات تجارة مع الاتحاد الأوروبي واليابان. وتنتهي تلك المهلة منتصف نوفمبر المقبل.

وذكرت مالمستروم أن الاتحاد الأوروبي يرحب بقرار الإدارة الأميركية إرجاء فرض الرسوم على السيارات وأجزائها "لكن لا ريب أن فكرة السيارات الأوروبية قد تشكل تهديدا للأمن القومي للولايات المتحدة هي فكرة سخيفة".

وأضافت أن محادثات التجارة مع الولايات المتحدة أسفرت عن نتائج متباينة. وتم إحراز تقدم في تيسير إجراءات الشركات لتُظهر أن منتجاتها تستوفي معايير الاتحاد الأوروبي والسوق الأميركية، لكن لم يتحقق تقدم في صفقة مقترحة لإلغاء الرسوم على المنتجات الصناعية.

وأشارت مالمستروم إلى أن "الولايات المتحدة غير مستعدة لبدء المفاوضات الرسمية ما لم تكن الزراعة مدرجة فيها، وهذا خط أحمر لنا. لذلك لا شيء يحدث في هذا الملف في الوقت الحالي".

وأمام ترامب فرصة حتى نوفمبر المقبل لكي يتخذ قراره بشأن فرض تلك الرسوم التي قد تصل إلى 25 بالمئة. وتقدر الواردات الأميركية من السيارات الأوروبية وأجزائها بنحو 350 مليار دولار سنويا.

ويتجاوز ذلك قيمة السلع الصينية التي تخضع لرسوم إضافية أميركية حاليا، والتي تصل قيمتها حاليا إلى 250 مليار دولار فقط، الأمر الذي يجعل المواجهة أكثر شراسة إذا اندلعت بين الجانبين.

سيسيليا مالمستروم

تهديد السيارات الأوروبية للأمن القومي الأميركي فكرة سخيفة

وقد أعدت الولايات المتحدة قائمة منفصلة بسلع أوروبية قيمتها 25 مليار دولار ستخضع لرسوم إضافية.

ويخطط الاتحاد الأوروبي لفرض رسوم قيمتها 11 مليار دولار على سلع أميركية، في إطار النزاع بين واشنطن وبروكسل بشأن الدعم الحكومي غير القانوني المتبادل لشركتي صناعة الطائرات الأميركية بوينغ والأوروبية أيرباص.